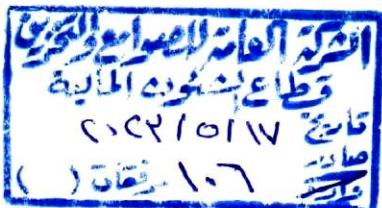




**السيد الأستاذ / نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة
البورصة المصرية
تحية طيبة وبعد،**



أيماء إلى خطابتنا المرسلة لسيادتكم أرقام ٣٣١ المؤرخ ١٤/١١/٢٠٢٢ ورقم ٢٧ المؤرخ ١٤/٢/٢٠٢٣ والمرفق بها القوائم المالية للشركة ونتائج اعمالها عن الفترة المالية من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ والفترة المالية من من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ مرفقا بهما تقريرى مراقب الحسابات (الجهاز المركزى للمحاسبات) عن تلك القوائم .

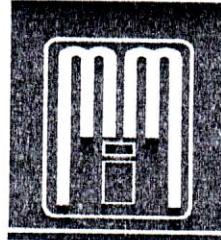
أتشرف بأن أرفق لسيادتكم طيه صورة من تقريرى مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية
الفترة للشركة عن تلك الفترات .

رجاء التكرم بالإهاطة والتتبيل باللازم ،
وتفضلاً بقبول فائق الاحترام ،

مسئول علاقات المستثمرين
(محاسب / محمود سعيد محمود)

مسئول علاقات المستثمرين
(محاسب / ذكرياء محمد توفيق)

تحرير في: ٢٠٢٢/٥/١٧



السيد الأستاذ / محمود سعيد محمود

رئيس قطاع المالي

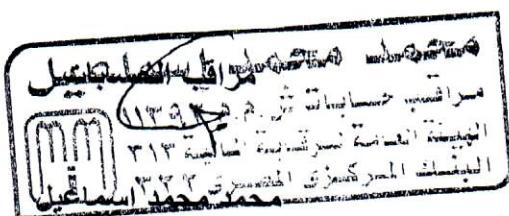
الشركة العامة للصومام والتخزين

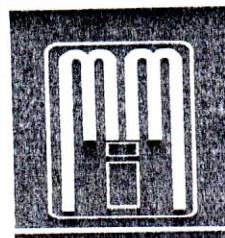
"شركة مساهمة مصرية"

تحية طيبة وبعد،،،

مرسل لسيادتكم تقرير الفحص المحدود للمركز المالى في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ ، وتقرير الفحص المحدود للمركز المالى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ تحت المناقشة وإبداء الرأى، ونحن على أتم الاستعداد لتوضيح أي استفسارات لسيادتكم عن تلك الملاحظات.

القاهرة في: ١٧ مايو ٢٠٢٣





تقرير الفحص المحدود

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
الشركة العامة للصومام والتخزين
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للمركز المالي المرفق للشركة العامة للصومام والتخزين "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ. ولملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية، وتحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدد طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة و المؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

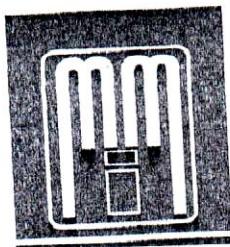
أساس إبداء استنتاج متحفظ

(١) لم تتمكن إدارة الشركة من مراجعة وتقييم البرنامج المحاسبي المستخدم في إثبات المعاملات المالية الخاصة بقطاعات الشركة المختلفة للتأكد من صحة وسلامة المخرجات والتحقق من وجود فصل في الواجبات والصلاحيات المستخدمة البرنامج وأثر ذلك على اكتشاف الأخطاء (سواء المعتمدة أو غير المعتمدة) لوجود انحرافات تتعلق بنظام تشغيل البرنامج ونوصي بضرورة موافاتنا بمخرجات البرنامج في صورة جداول إكسيل لإجراء الاختبارات اللازمة لمراجعة البرنامج.

(٢) كذلك عدم وجود وسائل تواصل إلكتروني بين كلاً من الإدارة العامة والفروع لتسهيل نقل البيانات والمستندات وعلى سبيل المثال وليس الحصر عدم وجود إيميل خاص بالشركة أو بالإدارة المالية يمكن التواصل من خلاله.

محمد محمد إسماعيل

محاسب قانوني و فبير ضرائب



MOHAMMAD M. ISMAIL
Chartered Accountant Tax Expert

٣) لم تتوافر بميزان المراجعة و موازين الحسابات التفصيلية الخاصة بالفروع بشكل يمكن يمكن معه التتحقق من صحة أرصدة أول المدة حيث أن ميزان المراجعة و موازين الحسابات التفصيلية المرفقة بالقوانين المالية للفروع عن شهر سبتمبر ٢٠٢٢ فقط بأرصدة أول الشهر (أرصدة آخر شهر أغسطس ٢٠٢٢) وليس أرصدة أول العام (١ يوليو ٢٠٢٢) والحركة الخاصة بالشهر وليس حركة الفترة المالية كاملة.

٤) تبين لنا إحتساب الإهلاك للأصول الثابتة في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ بقيمة تقديرية بواقع ٥٪ من قيمة إهلاك الأصول الثابتة عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ٢٠٢٢ بفرض اعداد مركز مالي عن الفترة دون مراعاة استبعاد إهلاك الأصول التي إنتهت عمرها الإنتاجي (مهلكة دفترياً) وكذلك عدم إحتساب إهلاك للإضافات التي تمت خلال الفترة.

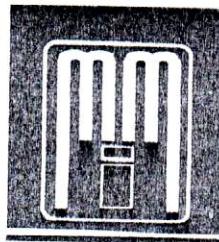
٥) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة" فيما يتعلق بتطبيق طريقة حقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات المالية في شركات شقيقة بمبلغ ١٤.٨٠٩ مليون جنيه مصرى استثمارات في شركة وادي الملوك للطعن والصناعات الملحقة بنسبة ٢١٪ من رأس مال الشركة المستثمر فيها.

٦) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بإعادة تقييم الأدوات المالية في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية والبالغ رصيدها الدفتري ١٣٩ ألف جنيه مصرى (استثمارات في الشركة المتحدة للإسكان والتعمر) في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢.

٧) لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر الانتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية.

٨) لم تتوافر من إدارة الشركة ببيان بالمخزون الرائد وبطبيعة الحركة على مستوى مخازن الشركة بجميع الفروع مما أدى لعدم تحققنا من مدى كفاية انخفاض قيمة المخزون المخصوم من إجمالي قيمة المخزون بمبلغ ٤٢٥ ألف جنيه مصرى.

٩) لم تتوافر بمصادقة من بنك الاستثمار القومي بقيمة استثمارات في سندات وأوراق مالية تم إنجازها بناء على إلزام شركات القطاع العام بتجنيب نسبة ٥٪ من الأرباح الصافية عن الأعوام السابقة على صدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لشراء سندات حكومية لاستخدامها في تمويل وتنفيذ الخطة العامة للدولة ولم يتم بيان كيفية إسترداد تلك المبالغ حيث اعتبرت من الإيرادات السيادية.



(١) لم نواف بنسخة من صحيفة الشركات المستثمر فيها باجمالى مبلغ ١٤٩٤٩ مليون جنيه مصرى عبارة عن مبلغ ١٤٨٠٩ مليون جنيه مصرى قيمة استثمار فى شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقه ومبلغ ٧٣١ ١٣٩ جنيه مصرى قيمة استثمار فى الشركة المتحدة للإسكان والتعمير وذلك للتحقق من نسب قيمة المساهمه.

(٢) تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ على أرصدتها الظاهره ضمن الحسابات الدائنة والمتوتفقة منذ عدة أعوام وتمثل في مبيعات ذرة نحو ٢٠٥٣ مليون جنيه مصرى، الحسابات المدينة بمبلغ ٥٢٣٢٨ مليون جنيه مصرى يخص تسويق أقماح محلية موسم ٢٠١٥ علمًا بأنه تم إقال حسابات المطاحن الخاصة بها.

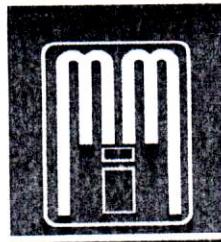
(٣) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية بالبند رقم (٢٣) فقرة (أ) حيث أنه تم تقدير العملات الأجنبية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ بالأسعار المعلنة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، لذلك نوصي بضرورة إعادة التقييم طبقاً لأسعار الصرف في تاريخ المركز المالى وإجراء التسويات المالية اللازمة.

الاستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية الدورية المرافقه لا تعبر بعدلة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة العامة للصوماع والتخزين "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

(١) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها فقرة (٧٩) بند (ب) بعدم الإفصاح عن القيمة الدفترية (التكلفة) للأصول التي أهلكت دفترياً بالكامل ولا زالت مستخدماً.



٢) تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكيد الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمساك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكتينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها.

٣) نوصي بضرورة تطوير نظام التكاليف بالشركة ليتناسب مع أنشطة الشركة حتى يمكن الحكم من خلالها على أنشطة الشركة وتساعد إدارة الشركة على إتخاذ القرارات المناسبة لآية إنحرافات والوقوف على كفاءة وإقتصاديات التشغيل في أنشطة الشركة المختلفة.

القاهرة في : ١٥ نوفمبر ٢٠٢٢

